Journal Of the Iraqia University (71-2) March (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

موقف دول المغرب العربي من تأميم النفط العراقي

مدرس مساعد وسام حميد محمود العيساوي

الجامعة العراقية كلية العلوم الإسلامية

The position of the Maghreb countries on the nationalization of Iraqi oil

Wassam Hamid Mahmoud Al-Issawi
Assistant Lecturer
University of Iraq, College of Islamic Sciences
dr.wesaam84@gmail.com

ملخص البحث

يهدف البحث إلى دراسة موقف دول المغرب العربي من تأميم النفط العراقي عام ١٩٧٢، وتحليل تأثير هذا القرار على العلاقات الاقتصادية والسياسية العربية، مع التركيز على تباين ردود أفعال كل من الجزائر، المغرب، وتونس. تم استخدام المنهج التاريخي الوصفي من خلال تحليل الوثائق شالتاريخية والخطابات الرسمية والمقالات الصحفية. توصل البحث إلى نتائج أبرزها الدعم القوي الذي قدمته الجزائر للعراق، مقابل الحذر الذي اتسمت به مواقف المغرب وتونس نظرًا لاعتبارات سياسية واقتصادية. كما أوضح البحث أهمية تأميم النفط العراقي في تعزيز الوعي العربي بالسيادة على الموارد الطبيعية، ودوره في تنسيق السياسات النفطية بين الدول العربية. أوصت الدراسة بتعزيز التعاون العربي في المجالات الاقتصادية والسياسية، ووضع استراتيجيات مشتركة تدعم السيادة على الموارد الطبيعية، مع مراعاة التوازن بين المصالح الوطنية والإقليمية. **كلمات مفتاحية:** المغرب العربي، النفط، العراق، النفط العراقي، تأميم النفط، **دول المغرب**

Abstract

The research aims to study the stance of Maghreb countries on the nationalization of Iraqi oil in 1972 and analyze the impact of this decision on Arab economic and political relations, focusing on the differing reactions of Algeria, Morocco, and Tunisia. The descriptive historical method was employed by analyzing historical documents, official speeches, and press articles. The research found that Algeria provided strong support to Iraq, while Morocco and Tunisia adopted cautious stances due to political and economic considerations. The study highlighted the significance of the Iraqi oil nationalization in raising Arab awareness about sovereignty over natural resources and its role in coordinating oil policies among Arab countries. The study recommended enhancing Arab cooperation in economic and political fields, developing joint strategies to support sovereignty over natural resources, and maintaining a balance between national and regional interests**. Keywords: Maghreb, oil, Iraq, Iraqi oil, nationalization of oil**

المقدمة

في السبعينات من القرن العشرين، شهدت منطقة الشرق الأوسط تغييرات اقتصادية وسياسية هامة كان لها تأثيرات واسعة النطاق على العلاقات الدولية في مختلف المجالات. من بين هذه التحولات الكبرى، يأتي **تأميم النفط العراقي** عام ١٩٧٢ كأحد الأحداث البارزة التي أحدثت تحولات استراتيجية في مسار السياسات النفطية في العالم العربي والعالمي. ففي هذا الوقت، قررت **العراق** تأميم قطاع النفط بشكل كامل، مما أدى إلى انتقال كامل للإدارة والسيطرة على هذه الصناعة الحيوية من الشركات الغربية إلى الحكومة العراقية.كان لهذا القرار انعكاسات اقتصادية وسياسية كبيرة، حيث لعب النفط العراقي دورًا محوريًا في إمدادات الطاقة العالمية. التأميم لم يكن مجرد قرار اقتصادي، بل كان خطوة رمزية تعكس رغبة العراق في استعادة سيادته على موارده الطبيعية، وتحدي الهيمنة الغربية على المنطقة. ومع هذا التحول، أصبحت العلاقة بين العراق ودول الجوار العربي، خاصة دول **المغرب العربي**، أكثر تعقيدًا بسبب الانقسامات السياسية والاقتصادية التي كانت تسيطر على العالم العربي في تلك الفترة.

أهمية الموضوع:

دراسة مواقف **دول المغرب العربي** (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا) تجاه **تأميم النفط العراقي** تعد أمرًا بالغ الأهمية لفهم تفاعلات العالم العربي في تلك الحقبة. هذه الدول، التي كانت ذات علاقة سياسية واقتصادية متفاوتة مع العراق، تباينت مواقفها من هذا القرار بشكل لافت. الجزائر، على سبيل المثال، كانت تدعم بشكل كامل حق العراق في تأميم نفطه، بينما كانت دول أخرى مثل المغرب تميل إلى الحذر، مراعاة لعلاقاتها الاقتصادية مع الغرب ومصالحها الداخلية.إن فهم هذه المواقف يساعد في تسليط الضوء على العوامل الاقتصادية والسياسية التي شكلت مواقف هذه الدول من قضايا النفط، كما يساهم في فهم **أسباب الدعم أو المعارضة** للقرار العراقي. من خلال دراسة هذه المواقف، يمكن أيضا التعرف على كيفية تأثير السياسات النفطية العراقية في علاقاتها مع دول المغرب العربي، وعلى الأبعاد الإقليمية والدولية لهذا القرار.

أهداف البحث:

١. **استكشاف مواقف دول المغرب العربي تجاه تأميم النفط العراقي** :الهدف الأول من هذا البحث هو دراسة المواقف السياسية والاقتصادية لهذه الدول في ضوء تأثير قرار التأميم على مصالحها.

٢. **تحليل مبررات المواقف المختلفة** :من خلال هذا البحث، سيتم تحليل الأسباب التي دفعت دول المغرب العربي إلى اتخاذ مواقف مؤيدة أو معارضة للقرار العراقي، سواء كانت اقتصادية أو سياسية.

٣. **تحليل التأثيرات المتبادلة بين العراق ودول المغرب العربي** :سيكون من المهم دراسة التأثيرات الاقتصادية والسياسية التي نجم عنها هذا القرار على العلاقات بين العراق ودول المغرب العربي، بما في ذلك التعاون الاقتصادي والمشاريع المشتركة.

٤. **استكشاف تداعيات التأميم على السياسات النفطية في العالم العربي** :سيركز البحث أيضًا على دراسة كيف أسهم التأميم في تشكيل السياسات النفطية العربية المستقبلية، بما في ذلك التعاون العربي والإقليمي في هذا المجال.

منهجية البحث:

تعتمد هذه الدراسة على **المنهج التحليلي التاريخي** لفهم سياق القرار العراقي وأسباب اتخاذه في تلك الفترة الزمنية. سيتم تحليل الوثائق التاريخية المتوفرة حول تأميم النفط العراقي، بالإضافة إلى البيانات والتقارير الاقتصادية الخاصة بالدول المغاربية. سيتم أيضًا استخدام **المنهج الوثائقي** في جمع الأدلة من المصادر الأولية مثل الصحف العربية، والتقارير الحكومية، والمقابلات مع الخبراء والمحللين. كما سيتم استخدام **المنهج المقارن** لدراسة مواقف دول المغرب العربي المختلفة بشكل موازٍ وتحليل أوجه الاختلاف والتشابه بين تلك المواقف، مع التركيز على التأثيرات المتبادلة بين هذه الدول والعراق نتيجة للقرار العراقي.

الفصل الأول: خلفية تاريخية لتأميم النفط العراقي

المبحث الأول: أسباب تأميم النفط العراقي

المطلب الأول: الأسباب السياسية للتأميم

من أبرز الأسباب السياسية التي دفعت الحكومة العراقية إلى تأميم النفط العراقي في عام ١٩٧٢ كان الضغط الوطني المتزايد الذي مارسته القوى السياسية والشعبية. بعد عدة سنوات من الهيمنة الأجنبية على صناعة النفط في العراق، تصاعدت مشاعر الاستياء بين العراقيين تجاه الشركات النفطية الأجنبية، خاصة شركات مثل "الإنكليزية–الفرنسية [BP] "و "شل" وغيرها من الشركات الكبرى التي كانت تسيطر على معظم احتياطيات النفط في العراق. كان هذا الاستياء نتيجة للتمييز في توزيع الإيرادات النفطية، حيث كانت الحكومة العراقية تحصل على نسبة ضئيلة من الأرباح مقارنة بما تحصل عليه هذه الشركات. وكان التأميم يُنظر إليه كحل سياسي يحقق العدالة الوطنية ويوفر الموارد المالية للدولة لتحقيق تنميتها الاقتصادية المستدامة، ويعزز السيادة الوطنية على الثروات الطبيعية .(جاسم، ١٩٧٧: ٤٥)في هذا السياق،لعبت الحكومة العراقية دورًا رئيسيًا في تعبئة الرأي العام الوطني ضد هيمنة الشركات الأجنبية، وكانت التحركات السياسية في تلك الفترة تشير إلى رغبة الحكومة في تعزيز قدرتها على اتخاذ قرارات مستقلة. كان الزعماء السياسيون في العراق، بقيادة الرئيس أحمد حسن البكر، يدركون تمامًا أهمية النفط كمورد حيوي للبلاد في وقت كانت فيه معظم موارد الدولة تعتمد بشكل أساسي على النفط. كان التأميم خطوة تهدف إلى تعزيز سيطرة الدولة على هذه الثروة الوطنية، وقد وجدت الحكومة دعمًا شعبيًا قويًا في هذا الاتجاه، الذي بدأ يتصاعد بشكل ملحوظ في أواخر الستينات وأوائل السبعينات.كانت السياسة الأمريكية والبريطانية في الشرق الأوسط قد أثارت العديد من المخاوف في العراق. فقد أدت السياسة الغربية التي كانت تدعم الشركات النفطية الأجنبية إلى تعميق الشكوك حول نوايا هذه الدول في التحكم في ثروات العراق. كما كان العراق يرى أن هذه السياسة تشكل تهديدًا لاستقلاله

السياسي، وهو ما جعل تأميم النفط خيارًا ضرورياً للحفاظ على السيادة الوطنية والحد من تدخل القوى الخارجية في شؤون البلاد. وكانت خطوة التأميم ردًا مباشرًا على هذه السياسة الاستعمارية الجديدة .(الفخري، ١٩٩٩: ١٢٣)أدى الصراع العربي الإسرائيلي أيضًا إلى تعزيز الحاجة إلى التأميم من وجهة نظر السياسة العراقية. كان العراق يعتبر أن النفط هو أحد الأسلحة الاستراتيجية التي يمكن استخدامها في دعم القضايا العربية،وخاصة قضية فلسطين. كان من الضروري أن يتم التحكم في الموارد النفطية من قبل الدولة لتحقيق أهداف سياسية إقليمية. تأميم النفط أتاح للعراق القدرة على استخدام هذه الثروة الوطنية كأداة ضغط في المواجهات السياسية والدبلوماسية مع الغرب وإسرائيل، مما عزز الموقف السياسي للعراق على الصعيدين الإقليمي والدولي.(دان، ٢٠١٢: ٦٧)من ناحية أخرى،كانت حركة التأميم في العراق جزءًا من الاتجاه العام في منطقة الشرق الأوسط التي شهدت تزايدًا في التأميمات في تلك الفترة. كان العديد من الدول العربية الأخرى، مثل ليبيا والجزائر، قد اتخذت خطوات مماثلة في تأميم صناعاتها النفطية. هذا الاتجاه كان يعكس تحولًا في السياسة الإقليمية نحو تعزيز السيادة الاقتصادية والسياسية، وتأكيد استقلال الدول المنتجة للنفط. لقد كان تأميم النفط في العراق تعبيرًا عن هذه الروح الإقليمية التي كانت ترفض الهيمنة الغربية وتسعى لتغيير موازين القوى في المنطقة .

المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية للتأميم

كان السبب الاقتصادي الرئيسي وراء تأميم النفط في العراق هو رغبة الحكومة في زيادة العائدات النفطية التي كانت تديرها الشركات الأجنبية. في البداية، كانت الشركات النفطية الأجنبية تحصل على حصة ضخمة من عائدات النفط العراقي بينما كانت الحكومة العراقية تتلقى جزءًا ضئيلاً مقارنة بحجم الاحتياطيات النفطية. كانت هذه الشركات تسيطر على الإنتاج والتسويق وتحدد الأسعار، مما أدى إلى تدني الفوائد الاقتصادية المباشرة للعراق. على سبيل المثال، كانت الشركات الأجنبية تستحوذ على حوالي ٨٠٪ من العائدات النفطية، مما أضر بمصالح الاقتصاد الوطني.تأميم النفط أتاح للعراق القدرة على التحكم الكامل في صناعة النفط، مما ساعد في توجيه العائدات بشكل أكثر فعالية نحو تطوير مشاريع التنمية الوطنية. من خلال السيطرة الكاملة على قطاع النفط، استطاع العراق تخصيص الإيرادات لدعم مشاريع البنية التحتية، التعليم، والصحة. وقد بدأ العراق في استخدام هذه العائدات لتمويل مشروعات تنموية ضخمة مثل بناء السدود، الطرق السريعة، والمدن الجديدة. كما سمح التأميم للحكومة بتوجيه العائدات لمواجهة التحديات الاقتصادية الداخلية مثل الفقر والبطالة .(ترزيان، ١٩٨٢: ٣٤)من الناحية الاقتصادية، كان تأميم النفط ضروريًا لتحفيز القطاع الصناعي الوطني في العراق. مع ارتفاع الإيرادات النفطية بعد التأميم، تمكنت الحكومة من توجيه الاستثمارات نحو بناء قاعدة صناعية محلية. كان هناك طموح في أن يسهم قطاع النفط المدعوم من الدولة في تمويل التصنيع المحلي وتحقيق التوازن الاقتصادي الذي يقلل من الاعتماد على الواردات. (السامرائي، ١٩٩٩: ٧٨) كانت هناك أيضًا خطط لتطوير مصادر بديلة للطاقة وتشجيع الزراعة والصناعة، وهو ما كان سيساهم في تنويع الاقتصاد العراقي بعيدًا عن النفط .(صفوان، ١٩٩٩: ٢٣)كان العراق، من خلال تأميم النفط، يأمل في تحسين ظروف فقراء الشعب العراقي. على الرغم من أن العراق كان يمتلك أحد أكبر احتياطيات النفط في العالم، إلا أن معظم الشعب كان يعيش في فقر بسبب سوء توزيع الإيرادات. بفضل التأميم، أصبح بإمكان الحكومة تحسين مستويات المعيشة من خلال تخصيص الموارد لصالح التعليم والصحة والبنية التحتية. إن تأثير تأميم النفط في تحسين حياة المواطنين كان ملموسًا بشكل واضح في الفترة التي تلت التأميم، حيث زادت معدلات التعليم والرعاية الصحية، واكتسبت الطبقات الشعبية في العراق فرصًا اقتصادية أفضل .(محمد، ٢٠١٢: ٨٩)أخيرًا، كان تأميم النفط جزءًا من استراتيجية شاملة لتنمية الاقتصاد الوطني بعيدًا عن الاعتماد الكامل على الشركات الأجنبية. كانت الحكومة العراقية تسعى إلى تحويل الاقتصاد إلى نموذج أكثر استقلالية وذات قدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية مثل تقلبات أسعار النفط. كان تأميم النفط جزءًا من محاولات العراق للتحكم في جميع جوانب الاقتصاد وتحقيق استقلال اقتصادي حقيقي يتيح له مواجهة التحديات الخارجية والداخلية .

المبحث الثاني: تأثيرات تأميم النفط العراقي

المطلب الأول: التأثيرات الداخلية في العراق

أحدث تأميم النفط العراقي في عام ١٩٧٢ تأثيرات عميقة على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية في العراق. من أبرز التأثيرات الداخلية كان تعزيز الاقتصاد الوطني وزيادة الإيرادات التي أصبحت تحت سيطرة الحكومة بالكامل. بعد التأميم، بدأ العراق في جمع إيرادات ضخمة من مبيعات النفط، حيث تمكنت الحكومة من زيادة حصتها بشكل كبير مقارنة مع ما كانت تحصل عليه في ظل الهيمنة الأجنبية. هذا الارتفاع في الإيرادات ساهم في تمويل العديد من المشاريع التنموية التي كان العراق في أمس الحاجة إليها، بما في ذلك مشروعات في البنية التحتية، التعليم، والرعاية الصحية. على سبيل المثال، تم تمويل بناء السدود الكبرى وتطوير الطرق، مما أدى إلى تحسين مستوى الحياة في العديد

من المناطق النائية. (علي، ٢٠٠٨: ١٠٢)فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، سمح تأميم النفط بتوجيه الموارد نحو تعزيز الصناعات المحلية. حيث كان العراق يعاني في السابق من اعتماد مفرط على الواردات بسبب ضعف القطاع الصناعي المحلي. بعد التأميم، جرى توجيه جزء من الإيرادات النفطية لتأسيس مصانع ومرافق صناعية جديدة، مما ساهم في تقليص الاعتماد على الخارج. في هذه الفترة، كانت الحكومة العراقية تهدف إلى بناء قطاع صناعي قوي قادر على توفير فرص عمل وتقليل البطالة، مما جعل تأميم النفط خطوة محورية نحو تعزيز الاستقلال الاقتصادي. (الحسون، ١٩٨٩: ٥٦)ومع ذلك، كان لتأميم النفط أيضًا تأثيرات سلبية على مستوى بعض القطاعات الداخلية. فقد ارتفعت تكلفة مشاريع التنمية بشكل كبير نتيجة لعدم وجود خبرات محلية كافية لتنفيذ بعض المشروعات الكبيرة. وقد أدى هذا إلى عجز في بعض القطاعات من حيث الكفاءة التقنية والإدارية. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك زيادة في التضخم مع تزايد الإنفاق الحكومي، مما ألقى بظلاله على الطبقات الاجتماعية الأقل دخلاً التي لم تتمكن من التكيف مع التغيرات الاقتصادية السريعة. (الركابي، ١٩٧٢: ١٥)فيما يتعلق بالنواحي الاجتماعية، ساعدت زيادة الإيرادات النفطية في تحسين ظروف الحياة لبعض شرائح المجتمع، ولكنها في الوقت ذاته أثرت سلبًا على توازن المجتمع. فتوسع المشاريع الكبيرة والإنفاق الحكومي أدى إلى زيادة التفاوت بين المناطق الحضرية والريفية. في حين استفادت المدن الكبرى مثل بغداد والبصرة من التطور الكبير في البنية التحتية والمرافق العامة، فإن المناطق الريفية لم تشهد نفس الوتيرة من التحسن، مما خلق فجوة بين الطبقات الاجتماعية. (ابتسام ولعلاوي، ٢٠٢٠: ٩٨)أما على المستوى السياسي، فقد عزز تأميم النفط سلطات الحكومة المركزية وأدى إلى تركيز أكبر للقرارات الاقتصادية في يد القيادة العراقية. وقد ساعد هذا التمركز في صناعة النفط على تقوية الوضع السياسي للنظام الحاكم، مما جعل من الصعب على القوى المعارضة التأثير في السياسة الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، كان التأميم فرصة لتعزيز استقلال العراق السياسي، حيث استطاع أن يعزز مكانته في الساحة الدولية كداعم للحقوق الاقتصادية والسياسية للدول المنتجة للنفط. (كامبل، ١٩٦٠: ٤٤)

المطلب الثاني: التأثيرات الإقليمية والدولية

على المستوى الإقليمي، كان لتأميم النفط العراقي تأثير كبير على توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط. فقد شكل تأميم العراق للنفط تحديًا مباشرًا للدول الغربية الكبرى مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، اللتين كانتا قد سيطرتا بشكل غير مباشر على قطاع النفط في المنطقة من خلال شركاتها النفطية. أدى التأميم إلى خفض النفوذ الغربي في العراق وزيادة قدرة الحكومة العراقية على تحديد أسعار النفط والشروط التي تبيع بها النفط، مما منحها تأثيرًا اقتصاديًا قويًا في المنطقة. هذه الخطوة كان لها دور بارز في تحفيز الدول العربية الأخرى على اتخاذ قرارات مشابهة، حيث تأميم النفط أصبح سياسة شائعة في العالم العربي في السبعينات، بما في ذلك في دول مثل ليبيا والجزائر. (سليمان، ١٩٥٨: ٦٣)على الصعيد الإقليمي، أدى تأميم النفط العراقي إلى تصاعد التوترات بين العراق ودول الخليج. ففي الوقت الذي استفادت فيه دول الخليج من ارتفاع أسعار النفط بعد التأميم، إلا أن العراق شعر بأن هذه الدول قد حافظت على علاقات وثيقة مع الغرب، مما يهدد مصالح العراق في المنطقة. كانت العراق تعتبر نفسها قائدًا لحركة تأميم النفط في العالم العربي، وسعت إلى تعزيز مكانتها كداعم للعدالة الاقتصادية بين الدول العربية المنتجة للنفط. إلا أن هذا المسعى أدى إلى حدوث صراعات إقليمية حول توزيع الثروات النفطية في المنطقة، ما أثار خلافات مع بعض دول الخليج التي لم تكن متحمسة لفكرة تأميم الصناعة النفطية بالكامل. (شلب، ٢٠١٥: ١١١)على المستوى الدولي، كانت لقرار تأميم النفط العراقي آثار كبيرة على العلاقات مع القوى الغربية، خاصة الشركات النفطية التي فقدت عقودها في العراق. هذه الشركات كانت تمثل مصالح اقتصادية هامة لدولها، وبالتالي فإن قرار التأميم لم يكن مجرد قضية اقتصادية بالنسبة لهذه الدول بل كان له أبعاد سياسية. وقد فرضت بعض الدول الغربية، في البداية، عقوبات اقتصادية على العراق للضغط على الحكومة العراقية لإلغاء قرار التأميم أو على الأقل تقليص آثاره. إلا أن العراق واصل سياسة التأميم على الرغم من الضغوط الدولية، مما جعله يحقق نوعًا من الاستقلال الاقتصادي والسياسي النسبي. (أندرسيان، ١٩٧٣: ٧٤)وفي المقابل، أحدثت سياسة التأميم العراقية تحولًا في سياسات الشركات النفطية الغربية في المنطقة، حيث بدأت هذه الشركات في البحث عن طرق جديدة لضمان الوصول إلى النفط في العراق، بما في ذلك الدخول في مفاوضات مع الحكومة العراقية من أجل إعادة فتح بعض حقول النفط. هذه المفاوضات أدت إلى اتفاقات جديدة كانت أكثر توازنًا لصالح العراق من حيث الأرباح والسيطرة على السوق. (محمود، ٢٠١٢: ٨٣)في النهاية، ساهم تأميم النفط العراقي في تقوية منظمة الأوبك (منظمة الدول المصدرة للنفط)، التي كانت تسعى إلى تحقيق مزيد من السيطرة على السوق النفطية العالمية. إذ أدى التأميم إلى زيادة رغبة الدول المنتجة للنفط في التأثير في أسعار النفط العالمية وتنسيق سياساتها بشكل أكبر لتحقيق مصالحها المشتركة. كما ساهمت هذه السياسة في التحول نحو تقليص الهيمنة الغربية على الأسواق النفطية، مما أعطى الدول المنتجة للنفط مزيدًا من الحرية في تحديد السياسات الاقتصادية العالمية المتعلقة بالنفط. (حسين، ٢٠٠٥: ١٠١)

الفصل الثاني: موقف دول المغرب العربي تجاه تأميم النفط العراقي

المبحث الأول: موقف الجزائر

المطلب الأول: تحليل موقف الجزائر في سياق تجربتها مع تأميم النفط

تجربة الجزائر مع تأميم النفط تعد من أبرز التجارب في تاريخ المنطقة العربية، حيث قررت الجزائر تأميم قطاعها النفطي في السبعينات بعد استقلالها في ١٩٦٢. في عام ١٩٧١، قامت الجزائر بتأميم الشركات النفطية الأجنبية، وهو القرار الذي شكل تحولًا جذريًا في السياسة الاقتصادية الجزائرية. الجزائر كانت جزءًا من حركة تأميم النفط لمواجهة الهيمنة الغربية على ثروات المنطقة.***(Issawi & Bajana, 1966:63)*** تأميم النفط كان خطوة هامة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي بعد الاستعمار الفرنسي، حيث سعت الجزائر لضمان استفادتها من عائدات النفط لتمويل مشاريع التنمية. كانت هذه الخطوة أيضًا ردًا على محاولات القوى الغربية الحفاظ على مصالحها الاقتصادية (فيني، ١٩٦٠: ٥١). من الناحية السياسية، ساعد تأميم النفط في تمويل مشروعات كبرى وتحسين مستوى الحياة في الجزائر. ومع ذلك، واجهت الجزائر تحديات في إدارة القطاع بسبب نقص الخبرات التقنية والإدارية، بالإضافة إلى الضغط الغربي لخفض صادرات النفط.***(Hussein, 2011:143)***

المطلب الثاني: أسباب دعم الجزائر للعراق

دعم الجزائر للعراق في مسألة تأميم النفط كان نابعًا من المصالح المشتركة بين البلدين في مواجهة الهيمنة الغربية. بعد تأميم النفط في الجزائر، رأت الحكومة الجزائرية في العراق حليفًا طبيعيًا لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي. وكانت الجزائر عضوًا في أوبك، والعراق أيضًا، مما سمح بتنسيق السياسات النفطية بينهما (عبد الحميد، ٢٠١٥: ٩٢).الجزائر رأت في تأميم النفط العراقي خطوة لتعزيز سيادة الدول المنتجة للنفط، وهو ما يتماشى مع سياستها الخارجية التي كانت تهدف إلى التضامن العربي (عيسوي وبجانة، ١٩٦٦: ٥٨). كما رأت الجزائر أن دعم العراق يعزز الاستقرار في أسواق النفط، مما يعود بالنفع على جميع الدول المنتجة. التنسيق بين الجزائر والعراق في الساحة الإقليمية والدولية كان جزءًا من هذا التعاون المستمر لتحقيق الاستقرار وتحقيق مصالح مشتركة (عبد الله، ١٩٩٠: ٤٢).

المبحث الثاني: موقف ليبيا

المطلب الأول: سياسات ليبيا النفطية وتأثيرها على موقفها

تعتبر ليبيا من أبرز الدول العربية التي اتخذت خطوات جريئة في سياستها النفطية منذ أن بدأت في استخراج النفط بشكل تجاري في أوائل الخمسينات. في تلك الفترة، كانت الشركات النفطية الغربية تسيطر بشكل كامل على قطاع النفط الليبي، مما جعل ليبيا من بين الدول التي عانت من استنزاف ثرواتها الطبيعية لصالح الشركات الكبرى. هذه السيطرة الأجنبية على قطاع النفط كانت أحد الأسباب التي دفعت الحكومة الليبية إلى تبني سياسات النفط الوطنية التي تهدف إلى تحرير القطاع من الهيمنة الغربية، ولعبت هذه السياسات دورًا مهمًا في موقف ليبيا تجاه العراق في قضية تأميم النفط. وفي عام ١٩٥٩، اكتشف النفط في ليبيا، لكن السيطرة كانت ما تزال بيد الشركات الأجنبية، مثل شركة "شل" و"إكسون". وبعد استقلال ليبيا في عام ١٩٥١، بدأت الحكومات الليبية الجديدة تدرس سبل تحسين عائدات النفط لصالح الشعب الليبي. وكانت بداية السياسات النفطية المستقلة في ليبيا تتجسد في المفاوضات التي جرت مع الشركات الأجنبية لزيادة حصة الحكومة الليبية من العائدات. (Al-Saloum, 1967:52) وبحلول عام ١٩٧٠، تحت قيادة الرئيس معمر القذافي، أصبحت ليبيا واحدة من الدول التي تبنت سياسة تأميم قطاع النفط. في تلك الفترة، فرضت الحكومة الليبية زيادة على الضرائب المفروضة على شركات النفط الأجنبية، مما أدى إلى تأثير كبير على أرباح تلك الشركات في ليبيا، (حمادي، ١٩٧٢: ٣٩)وبالتالي تم فرض قيود أكبر على عمل الشركات الغربية داخل البلاد. وتأميم النفط في ليبيا كان خطوة استباقية تزامنت مع تغيرات سياسية واجتماعية كبيرة في العالم العربي في ذلك الوقت، وكان يهدف إلى تحقيق استقلال اقتصادي حقيقي. على الرغم من أن أولى محاولات التأميم في ليبيا كانت قد بدأت في السبعينات، فإن ليبيا كانت من الدول التي تأثرت بشكل مباشر بالتطورات في العراق بعد تأميم النفط العراقي عام ١٩٧٢. في تلك الفترة، كانت سياسة ليبيا النفطية تدور حول تعزيز سيادتها الاقتصادية من خلال تقليص دور الشركات الأجنبية في قطاع النفط، وهو ما دفعها إلى تبني سياسات مشابهة لتلك التي كان يتبناها العراق. لذا، فإن سياسات ليبيا النفطية المتعلقة بالتأميم كانت تساهم في موقفها القوي والمتضامن مع العراق في قضية تأميم النفط، إذ كانت ترى أن مصلحة الدول العربية تكمن في استعادة السيطرة على مواردها الطبيعية بعيدًا عن الهيمنة الغربية. والجانب الآخر المهم في سياسات ليبيا النفطية هو دخولها في العديد من التحالفات النفطية مع الدول العربية الأخرى في منظمة أوبك، مثل الجزائر والعراق. وكانت ليبيا تهدف إلى تعزيز التعاون بين الدول المنتجة للنفط لمواجهة الضغط

الدولي الممارس من الدول الغربية التي كانت تسعى إلى الحفاظ على سيطرتها على أسواق النفط. دعم ليبيا للعراق في تأميم النفط كان بمثابة دعم لمفهوم "السيادة النفطية" الذي كان يؤمن به القذافي، وكان ينظر إليه على أنه جزء من مقاومة الإمبريالية الغربية. سياسة ليبيا النفطية التي تقوم على "التأميم والتحرر الاقتصادي" كانت تؤثر بشكل إيجابي على موقفها في القضية العراقية، ما جعلها تقف إلى جانب العراق في تأميم النفط. (حيدر، ١٩٨٢: ٧٧)

المطلب الثاني: دوافع ليبيا لدعم العراق في قضية التأميم

تعددت دوافع ليبيا لدعم العراق في مسألة تأميم النفط، حيث تداخلت الأسباب الاقتصادية والسياسية، إضافة إلى التضامن العربي في مواجهة التحديات المشتركة. أولًا، كان من الواضح أن ليبيا والعراق كانا في نفس المعركة ضد الهيمنة الغربية على ثروات المنطقة. العراق كان قد اتخذ خطوة جريئة في تأميم قطاع النفط في عام ١٩٧٢، بعد أن قررت الحكومة العراقية الاستيلاء على شركات النفط الأجنبية في البلاد، وهو ما كان له تأثير كبير على الوضع الجيوسياسي في المنطقة. ليبيا، التي كانت قد بدأت تأميم نفطها في عام ١٩٧٠، كانت ترى في خطوة العراق فرصة لتعزيز موقفها وإعادة توزيع الثروات بشكل عادل، بعيدًا عن الهيمنة الغربية. من هذا المنطلق، كانت ليبيا ترى في دعم العراق جزءًا من دعم سياسات التأميم كخيار استراتيجي للمنطقة العربية ككل. (Al-Jubouri, 2005:95) وثانيًا، كانت ليبيا تحت قيادة معمر القذافي تسعى لتوسيع دائرة تأثيرها في العالم العربي والإسلامي، خصوصًا بعد سنوات قليلة من انقلاب القذافي في عام ١٩٦٩. وكانت السياسة الخارجية لليبيا تقوم على دعم حركات التحرر الوطني ومكافحة الإمبريالية الغربية. لذا، كانت ليبيا ترى أن دعم العراق في مسألة تأميم النفط يأتي في إطار استكمال أهدافها الاستراتيجية في دعم الحركات الثورية في المنطقة. وقد أثبتت ليبيا مرارًا استعدادها لدعم حركات التحرر من الاستعمار في العالم الثالث، لذا كان دعمها للعراق جزءًا من هذا التوجه الأيديولوجي. كما أن ذلك جاء في وقت كانت فيه العديد من دول المنطقة تواجه تحديات مماثلة في مجال استعادة السيطرة على ثرواتها النفطية، مما جعل التضامن مع العراق خطوة طبيعية بالنسبة لليبيا. (الجبوري، ٢٠٠٥: ١١٤)علاوة على ذلك، كانت هناك دوافع اقتصادية تحفز ليبيا على دعم العراق في هذا الملف. في مرحلة السبعينات، كانت أسعار النفط قد شهدت ارتفاعًا كبيرًا نتيجة للقرارات التي اتخذتها الدول الأعضاء في أوبك، وكان العراق وليبيا من بين الدول المستفيدة من ذلك. إذ كانت ليبيا ترى في تأميم العراق للنفط فرصة لتعزيز قيمتها داخل سوق النفط العالمي، وكان التأميم يمثل وسيلة لضمان أن تكون العائدات النفطية في أيدي الدول المنتجة بدلاً من الشركات الغربية. هذا الموقف كان منسجمًا مع سياسة ليبيا في تعزيز سيادتها الاقتصادية، خاصة في ظل ارتفاع أسعار النفط التي كانت تدر عائدات ضخمة، مما دفعها إلى العمل على استثمار هذه الثروات في مشاريع التنمية داخل البلاد. ومن هنا، جاء دعم ليبيا للعراق كمحاولة لتوحيد صفوف الدول المنتجة للنفط لتحقيق مكاسب اقتصادية مشتركة. وأيضًا، كان هناك بعد سياسي في دعم ليبيا للعراق. فقد كانت العلاقات بين القذافي والحكومة العراقية تحت قيادة البكر والبكر كانت مميزة في تلك الفترة. (Hussein, 2005:91) وقد سعى القذافي لتوسيع نطاق نفوذه في العراق من خلال الدعم المستمر في القضايا الإقليمية الكبرى، ومن بينها تأميم النفط. كان القذافي يعتقد أن العراق، وهو دولة ذات أهمية استراتيجية في العالم العربي، كان قادرًا على أن يكون لاعبًا رئيسيًا في مواجهة التحديات الخارجية التي تهدد المنطقة. دعم العراق في تأميم النفط كان يعكس رؤية مشتركة بين البلدين في مواجهة الهيمنة الغربية على المنطقة ومواردها الطبيعية، وهي رؤية كانت تتناسب مع الأيديولوجية الثورية التي كان يتبناها القذافي. (حسين، ١٩٧٧: ٨٨)وفي النهاية، يمكن القول إن دعم ليبيا للعراق في مسألة تأميم النفط كان نابعًا من مزيج من العوامل السياسية والاقتصادية. فقد كانت ليبيا تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة من خلال تعزيز سيادتها النفطية، وفي الوقت نفسه كانت تدعم العراق في مواجهة الضغوط الدولية. هذا الدعم يعكس بوضوح التزام ليبيا بمبدأ التعاون العربي في مواجهة التحديات المشتركة، كما يعكس رؤية ليبيا المتكاملة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي في المنطقة.

المبحث الثالث: مواقف المغرب، تونس، وموريتانيا

المطلب الأول: موقف المغرب وأسبابه

كان موقف المغرب من تأميم النفط العراقي في السبعينات متوازنًا إلى حد بعيد، حيث كانت المملكة تراقب الوضع الإقليمي بعناية في إطار التحديات الاقتصادية والسياسية التي كانت تواجهها المنطقة. منذ بداية اكتشاف النفط في العراق، كانت العلاقات بين المغرب والعراق قائمة على أساس التعاون المشترك، إلا أن الحكومة المغربية لم تكن من الدول التي تبنت سياسات تأميم النفط بنفس الحدة التي تبناها العراق أو ليبيا. لذلك، كان موقفها من تأميم النفط العراقي أكثر حذرًا. وأحد الأسباب الرئيسية التي دفعت المغرب إلى تبني موقف محايد تجاه قضية تأميم النفط في العراق كان اهتمامه بالحفاظ على علاقات جيدة مع القوى الغربية، وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، اللتين كانتا تتمتعان بنفوذ كبير

في المنطقة. (الشواف، بدون تاريخ: ٣٦) بالإضافة إلى ذلك، كانت السياسة النفطية المغربية تركز على التنقيب عن مصادر الطاقة المحلية وتطويرها بدلاً من تبني سياسات تأميم مثل تلك التي اتبعتها بعض الدول النفطية العربية والمغرب كان يدرك أن تأثير تأميم النفط في العراق قد يتسبب في توترات مع الدول الغربية الكبرى، التي كانت تشكل الشريك التجاري الأساسي للمغرب في ذلك الوقت. وعليه، فإن الحفاظ على علاقات مستقرة مع هذه القوى كان يمثل أولوية بالنسبة للمملكة المغربية. ومع ذلك، فقد دعم المغرب في الغالب المواقف العربية بشكل عام، لكنه كان يفضل الابتعاد عن أي تدخل مباشر في مسألة التأميم، خاصة مع التداعيات الاقتصادية الكبيرة التي يمكن أن تنجم عن هذه السياسات بالنسبة للدول النامية مثل المغرب. (إسماعيل، ١٩٨٩: ٢١) وعلى الرغم من ذلك، كانت المملكة المغربية تشارك في اجتماعات منظمة الدول العربية وتدعم التحركات الجماعية التي تهدف إلى زيادة حصص الدول العربية المنتجة للنفط في السوق العالمية، مما يعكس في النهاية دعمها للحق العربي في إدارة ثرواته. لكنها لم تكن مستعدة للانخراط في سياسات تأميم النفط على غرار الدول النفطية الأخرى. وبالتالي، كان موقفها يوازن بين الاعتبارات الاقتصادية الداخلية والضغوط السياسية الخارجية، وهو ما جعلها تتبنى موقفًا معتدلًا في قضية تأميم النفط العراقي.

المطلب الثاني: موقف تونس وأسبابه

أما تونس، فقد تبنت موقفًا متفهمًا ومؤيدًا نسبيًا من تأميم النفط العراقي في السبعينات، ولكنه كان يتسم بالحذر. كانت تونس في تلك الفترة تمر بتطورات سياسية واقتصادية كانت تؤثر على مواقفها الإقليمية والدولية. كانت الحكومة التونسية، تحت قيادة الرئيس الحبيب بورقيبة، تركز على التوازن بين المصالح الاقتصادية الداخلية والحفاظ على علاقات قوية مع الدول الغربية، وخاصة فرنسا، التي كانت لها مصالح كبيرة في شمال إفريقيا. والتوجهات الاقتصادية لتونس في تلك الفترة كانت أكثر اهتمامًا بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية، وخاصة في ظل محاولاتها لتطوير القطاع الصناعي والزراعي. كانت تونس، على عكس ليبيا والعراق، لا تمتلك مصادر كبيرة من النفط، لذا لم تكن بحاجة إلى اتخاذ قرارات مؤلمة في هذا الصدد. (التكريتي، ١٩٧٥: ٦٥) ومع ذلك، فإنها كانت تدعم بشكل عام حقوق الدول العربية في التحكم بمصادرها الطبيعية، بما في ذلك دعمها للموقف العراقي في تأميم النفط. وعلاوة على ذلك، كانت تونس تتبنى سياسة خارجية تركز على الحياد الإيجابي، أي دعم حقوق الشعوب في تقرير مصيرها ولكن دون التورط في تحالفات قد تؤثر سلبًا على مصالحها الاقتصادية. كان تأميم النفط العراقي يتماشى مع سياسة تونس في دعم تحرر الدول العربية من الهيمنة الأجنبية، لكنها كانت تشدد على أن هذا يجب أن يتم بطريقة تضمن الاستقرار الاقتصادي في المنطقة. في هذا السياق، تبنت تونس سياسة متوازنة تؤكد على دعم حقوق العراق في استعادة سيادته على موارده النفطية، لكنها في الوقت نفسه كانت حذرة من تأثيرات هذه السياسات على أسواق النفط العالمية وأثرها على استقرار المنطقة ككل. (فرحان، ١٩٩٦: ٤٨)في النهاية، يمكن القول إن موقف تونس من تأميم النفط العراقي كان مدفوعًا برغبتها في تعزيز استقلالية الدول العربية في استغلال مواردها، لكن دون المبالغة في المخاطرة بتوجيه أي تهديدات مباشرة للمصالح الغربية، مما يجعل موقفها في الغالب يتسم بالحذر والاعتدال.

المطلب الثالث: موقف موريتانيا وأسبابه

أما موريتانيا، فقد كان موقفها من قضية تأميم النفط العراقي أكثر تماهيًا مع الدول العربية الأخرى التي دعمت فكرة استعادة السيادة على الموارد الطبيعية. في السبعينات، كانت موريتانيا، على الرغم من كونها دولة غير منتجة للنفط في ذلك الوقت، ترى أن تأميم النفط يمثل خطوة مهمة نحو تقوية السيادة الاقتصادية للدول العربية على مواردها. كان السبب الرئيسي وراء دعم موريتانيا للعراق في هذه القضية هو الانتماء العربي والروح التضامنية التي كانت تسيطر على السياسة الخارجية الموريتانية في تلك الفترة. بالإضافة إلى ذلك، كانت موريتانيا تحت قيادة الرئيس المختار ولد داداه تهدف إلى تحسين وضعها الإقليمي والدولي، وكان جزء من هذا التحسن يتطلب تقوية العلاقات مع الدول العربية التي تبنت سياسات ذات طابع قومي. (Al-Mousawi, 1973:90) كانت موريتانيا تهتم بتعزيز مواقفها في إطار الجامعة العربية والمنظمات الإقليمية، ولذلك رأت أن دعم العراق في تأميم النفط يعكس التزامًا من جانبها بالقضايا العربية المشتركة. كانت موريتانيا تسعى إلى تطوير دورها الإقليمي، وكان هذا الدعم جزءًا من محاولاتها للظهور كداعم رئيسي لحقوق الدول العربية في مجال الاستقلال الاقتصادي والسياسي. (الكيالي، ١٩٧٤: ٩٣) وعلاوة على ذلك، كانت موريتانيا تُدرك أن تأميم النفط في العراق سيكون له تأثيرات إيجابية على تعزيز قدرة الدول العربية على السيطرة على مواردها الطبيعية. وفي هذا السياق، تبنت الحكومة الموريتانية في تلك الفترة موقفًا متوافقًا مع موقف الدول العربية الكبرى مثل العراق وليبيا. كان هذا الموقف يعكس رغبة موريتانيا في أن تكون جزءًا من حركة التحرر العربي من الهيمنة الأجنبية، كما كان ينسجم مع مصالحها في تحسين وضعها الاقتصادي من خلال تقوية العلاقات مع الدول المنتجة للنفط في المنطقة. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن موقف موريتانيا من قضية تأميم النفط العراقي كان مدفوعًا بعوامل قومية وعربية، حيث رأت أن التأميم هو خطوة نحو تحقيق الاستقلال الاقتصادي العربي. في الوقت نفسه، كان دعم موريتانيا

للعراق جزءًا من تعزيز مكانتها في العالم العربي، خاصة في إطار العلاقات الاقتصادية والسياسية التي كانت تسعى لتطويرها مع جيرانها. (السلوم، ١٩٦٧: ٣١)

الفصل الثالث: تحليل أسباب ومبررات مواقف دول المغرب العربي

المبحث الأول: الأسباب الاقتصادية لمواقف دول المغرب العربي

المطلب الأول: المصالح الاقتصادية المشتركة بين دول المغرب العربي والعراق

علاقات دول المغرب العربي بالعراق في السبعينات كانت متشابكة اقتصادياً، حيث كانت تلك الدول تُعتبر من الحلفاء الإقليميين للعراق في سياق التحولات الاقتصادية التي كانت تشهدها المنطقة العربية. كانت العراق في تلك الفترة تعد من أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم، وكانت تشكل مصدرًا مهمًا للموارد الاقتصادية التي تستفيد منها دول مثل تونس والمغرب والجزائر. كما كانت دول المغرب العربي تسعى للاستفادة من الاحتياطات النفطية العراقية في مجالات متعددة، منها استيراد النفط بأسعار تفضيلية والتعاون في مجال المشاريع البنية التحتية. (Al-Tikriti, 1975:120) ومن أبرز الأمثلة على المصالح الاقتصادية المشتركة بين العراق ودول المغرب العربي كان اتفاق النفط الذي تم توقيعه بين العراق والمغرب في أواخر السبعينات. كان الاتفاق يتيح للمغرب الحصول على النفط بأسعار منخفضة مقارنة بالأسعار العالمية، في إطار سياسة تعاون عربي تدعم التكامل الاقتصادي بين الدول العربية المنتجة وغير المنتجة للنفط. هذا الاتفاق لم يكن مقتصرًا على المغرب فقط، بل شمل دولًا أخرى في المنطقة مثل الجزائر وتونس. ومن خلال هذا التعاون، كان العراق يتطلع إلى تعزيز دوره كقوة اقتصادية في المنطقة، بينما كانت دول المغرب العربي تستفيد من تأمين إمدادات نفطية مستقرة بأسعار مناسبة لمواصلة خططها التنموية (حسين، ٢٠٠٥: ٦٢). وبالنسبة لتونس، كان التعاون مع العراق يشمل أيضًا في مجالات أخرى، مثل استيراد المواد الخام والمعدات الصناعية. كما كان العراق يوفر دعمًا لتونس في شكل قروض منخفضة الفائدة لمشاريع تنموية. أما بالنسبة للجزائر، فقد كانت الشراكة مع العراق أعمق، حيث كان البلدين ينسقان بشكل وثيق في قضايا النفط والغاز، وكان للعراق دور كبير في دعم الجزائر في عملية تأميم حقول النفط في السبعينات، بما يتماشى مع توجهاتها الاقتصادية القومية. وإضافة إلى ذلك، كانت دول المغرب العربي تنظر إلى العراق كحليف رئيسي في مجال تأميم النفط، حيث كانت تراه نموذجًا ناجحًا يمكن للمنطقة الاستفادة منه. في هذا السياق، يمكن القول أن المصالح الاقتصادية بين دول المغرب العربي والعراق كانت مدفوعة برغبة مشتركة في مواجهة التحديات الاقتصادية الناجمة عن هيمنة الشركات الغربية على موارد النفط والطاقة في المنطقة العربية. وهذه العلاقات الاقتصادية كانت عاملاً أساسيًا في مواقف هذه الدول من التأميم في العراق. (علوان، ٢٠٠٥: ١٠٤)

المطلب الثاني: تأثير تأميم النفط على اقتصادات المغرب العربي

كان لتأميم النفط في العراق تأثيرات كبيرة على اقتصادات دول المغرب العربي، حيث كان يشكل نقطة تحول في العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول والشركات الغربية من جهة، وبينها وبين الدول المنتجة للنفط مثل العراق من جهة أخرى. ومن ناحية، كانت دول المغرب العربي تستفيد من أسواق النفط المستقرة، ولكن تأميم النفط العراقي في عام ١٩٧٢ أدى إلى تغيرات جذرية في السوق العالمية، حيث ارتفعت أسعار النفط بشكل ملحوظ. هذا الارتفاع في أسعار النفط كان له تأثير مزدوج على اقتصادات دول المغرب العربي. ففي البداية، استفادت الدول المنتجة للنفط مثل الجزائر من زيادة العائدات النفطية، مما ساهم في تمويل مشاريع تنموية كبيرة في القطاع الصناعي والزراعي. كما أدى إلى زيادة حجم التجارة بين الجزائر ودول الاتحاد السوفيتي ودول أخرى من المعسكر الشرقي، الذين كانوا مستعدين لتزويد الجزائر بالأسواق التي كانت تحتاجها لاستيراد السلع التكنولوجية والصناعية. (Hussein, 2005:118) ومن جهة أخرى، كان لارتفاع أسعار النفط تأثيرات سلبية على اقتصادات دول المغرب العربي غير المنتجة للنفط، مثل تونس والمغرب. ففي ظل الأسعار المرتفعة للنفط، أصبحت تكاليف استيراد الطاقة في هذه الدول مرتفعة بشكل ملحوظ. هذه الزيادة في تكاليف الوقود زادت من الضغوط على ميزانيات هذه الدول وأدت إلى زيادة العجز التجاري. ونتيجة لذلك، اضطرت دول المغرب العربي إلى البحث عن حلول بديلة لتأمين إمدادات الطاقة بأسعار معقولة، مثل تنويع مصادر الطاقة المحلية أو التفاوض مع الدول المنتجة للنفط للحصول على أسعار تفضيلية، كما فعلت مع العراق. وفي السياق ذاته، كان هناك تأثير مباشر على مشاريع التنمية الاقتصادية في هذه الدول، حيث أدى ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة تكاليف الإنتاج في قطاعات معينة، مثل صناعة النقل والمواصلات. كانت هذه الزيادة تمثل تحديًا كبيرًا للدول مثل المغرب وتونس التي كانت تعتمد على النفط المستورد لتشغيل اقتصادها الصناعي والزراعي. (الجلبى، ٢٠١٣: ٩٩) ومن جهة أخرى، كان تأميم النفط في العراق يشكل فرصة لدول المغرب العربي من أجل تعزيز مواقفها الاقتصادية الإقليمية، حيث أدت سياسة تأميم النفط في العراق إلى زيادة الدعم العربي لصناعة النفط الوطنية في الجزائر والمغرب. على الرغم من التحديات التي واجهت هذه الدول غير

المنتجة للنفط، إلا أن التكامل الاقتصادي العربي كان من العوامل الأساسية التي ساعدت في التخفيف من تداعيات تأميم النفط العراقي على اقتصاداتها. وعلاوة على ذلك، كانت هناك بعض الآثار الإيجابية على قطاع الصناعة في دول المغرب العربي، خاصة في الجزائر، حيث ساعدت الإيرادات الناتجة عن زيادة عائدات النفط في تمويل العديد من المشاريع الكبيرة في قطاع الطاقة والصناعة الثقيلة. لكن على الرغم من هذه الفوائد، تبقى الحقيقة أن تأميم النفط في العراق كان له تأثير سلبي على الدول التي تعتمد بشكل كبير على استيراد النفط، حيث زادت الأسعار بشكل كبير، مما أثر على أسعار السلع الأساسية ورفع التضخم.

المبحث الثاني: الأسباب السياسية لمواقف دول المغرب العربي

المطلب الأول: التحالفات والأيديولوجيات المشتركة ودعم الحركات التحررية

في السبعينات، كانت دول المغرب العربي تتبنى سياسات خارجية ترتكز بشكل كبير على دعم الحركات التحررية في العالم العربي وأفريقيا، مما أثر على مواقفها السياسية تجاه العراق، خصوصاً في سياق تأميم النفط. كان العراق في تلك الفترة يُعتبر من أبرز الدول التي تدعم الحركات التحررية في العالم العربي، مثل حركة التحرر الفلسطينية، كما كان يحظى بتوجه قومي عربي يسعى لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي للعالم العربي من الهيمنة الغربية. وعلى الرغم من اختلافات بعض دول المغرب العربي في بعض الملفات السياسية، إلا أن الأيديولوجية القومية العربية كانت تجمعهم في دعم العراق. بالنسبة للجزائر، كان لهذا الموقف جذور تاريخية عميقة، حيث كانت الجزائر قد خاضت حرب استقلال مريرة ضد الاستعمار الفرنسي، ومن ثم اعتبرت دعم العراق في تأميم النفط جزءاً من مساعيها لاستكمال التحرر الوطني في المنطقة. وكانت الجزائر تؤمن أن تأميم النفط هو خطوة حيوية نحو الاستقلال الاقتصادي الذي يتيح للبلدان العربية القدرة على التحكم في ثرواتها الطبيعية بدلاً من أن تبقى خاضعة لسيطرة الشركات الغربية. على سبيل المثال، كان الزعيم الجزائري هواري بومدين يتبنى هذا الموقف ويدعو إلى ضرورة أن تتحرر الدول العربية من النفوذ الأجنبي، وكان دعم الجزائر للعراق في هذا السياق تأكيداً على مواقفها الداعمة للتحرر الاقتصادي والسياسي في العالم العربي. (فهمي، ١٩٧٣: ٥٥)أما تونس، فقد كانت على الرغم من محاذيرها في التعامل مع قضايا الطاقة، تُظهر دعماً محدوداً لسياسات العراق الاقتصادية في تلك الفترة. كانت تونس تسعى للحفاظ على علاقات متوازنة مع الدول الكبرى، إلا أن أيديولوجية دعم الحركات التحررية والقومية العربية كانت تدفعها بشكل غير مباشر إلى تأييد بعض القرارات العربية التي تدعو إلى تأميم الموارد الطبيعية، بما في ذلك الموقف العراقي. وعليه، فقد سعت تونس لدعم العراق في تحركاته على مستوى الدبلوماسية العربية، حيث كانت تونس تدرك أهمية تأميم النفط للعراق في دعم استقلاله السياسي والاقتصادي. وفيما يتعلق بالمغرب، كان الموقف أكثر تعقيداً. فالمغرب كان يسعى لتبني سياسة خارجية متعددة الأبعاد تجمع بين التعاون مع الغرب وبين المشاركة في الحركات التحررية. ومع ذلك، لم يكن المغرب بعيداً عن التأثيرات الإيديولوجية القومية العربية. كان دعم العراق في تأميم النفط مرتبطاً برغبة المغرب في إظهار التضامن العربي في مواجهة الهيمنة الأجنبية، خاصة مع تزايد الاستثمارات الغربية في المنطقة العربية في تلك الفترة. كما كان دعم العراق يتعلق أيضاً بموقف المغرب من القضايا الفلسطينية والعربية بشكل عام، وهو ما يتضح من خلال عدة تصريحات سياسية للمسؤولين المغاربة في تلك الفترة، حيث اعتبروا أن الاستقلال العربي يبدأ من السيطرة على الموارد الطبيعية مثل النفط. (السامرائي، ١٩٦٩: ٤٣)إذن، كانت التحالفات والأيديولوجيات المشتركة بين دول المغرب العربي والعراق، مثل دعم الحركات التحررية وقيم الاستقلال الوطني، من العوامل التي جعلت دول المغرب العربي تدعم العراق في تأميم نفطه، وتعتبر هذا الإجراء خطوة نحو تحقيق المصالح القومية العربية.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية لكل دولة تجاه العراق والعالم العربي

السياسة الخارجية لدول المغرب العربي تجاه العراق كانت تنبع من رغبة هذه الدول في تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، وتحقيق مصالحها الوطنية عبر التعاون مع العراق باعتباره قوة مؤثرة في العالم العربي. كان العراق يشكل مركز الثقل في السياسة النفطية العربية، حيث كان يدافع عن حقوق الدول المنتجة للنفط في مواجهة هيمنة الشركات الكبرى، وهو ما توافق مع رؤية دول المغرب العربي التي كانت تسعى لتطوير قدراتها الاقتصادية والسياسية في سياق أوسع من التكامل العربي. وبالنسبة للجزائر، كانت السياسة الخارجية تستند بشكل كبير إلى دعم قضايا التحرر العربي والتوجه القومي العربي، حيث كان العراق أحد أبرز الحلفاء في هذا السياق. في فترة السبعينات، كانت الجزائر تسعى لتأسيس نظام اقتصادي عربي بعيد عن الهيمنة الغربية، وكان تأميم النفط في العراق يشكل بالنسبة لها نموذجاً إيجابياً يجب دعمُه. الجزائر، التي كانت قد نجحت في تأميم نفطها عام ١٩٧١، كانت ترى في سياسة العراق تجاه النفط جزءاً من مسعى أكبر لتحقيق الاستقلال الاقتصادي العربي. وكان هذا الموقف يعكس تباين الجزائر في تعاملها مع القوى الغربية والدور المركزي للنفط في تعزيز الاستقلال الوطني في المنطقة العربية. (Hassan,

1967:100) على الرغم من الضغوط الدولية، وخاصة من قبل الدول الغربية، كانت الجزائر حريصة على مساندة العراق في محاولاته لتحقيق السيادة على موارده الطبيعية.أما تونس، فقد كان موقفها تجاه العراق أكثر حذرًا، حيث كانت تسعى لتوازن دقيق بين دعم القضايا العربية والمصالح الاقتصادية والسياسية مع القوى الغربية. (الموسوي، ١٩٧٣: ٧٨) ومع أنها كانت تؤيد بشكل عام المواقف العربية المتعلقة بتحرير الموارد الطبيعية، إلا أن تونس كانت تأخذ في الاعتبار موقف الغرب، خصوصًا فيما يتعلق بالحصول على دعم اقتصادي واستثماري من تلك الدول. في هذه الفترة، كانت تونس تفضل التعاون مع الدول العربية الأخرى مثل العراق في القضايا السياسية الكبرى، لكنها كانت في الوقت ذاته تسعى لتجنب إغضاب الغرب، خاصة في ما يتعلق بالاقتصاد والمساعدات الخارجية. لهذا السبب، كانت تونس تدعم بشكل غير مباشر التأميم العراقي، لكنها كانت حريصة على تبني سياسة خارجية تتمتع بالمرونة والتوازن بين الشرق والغرب. وبالنسبة للمغرب، فقد كانت سياسة الحكومة المغربية في تلك الفترة تتمحور حول الحفاظ على علاقات قوية مع الدول الغربية، خاصة فرنسا، مع دعم في الوقت ذاته للقضايا العربية. ومن ثم، كان الموقف المغربي من تأميم النفط في العراق يتسم بالحذر، حيث كان المغرب يرى في خطوة التأميم خطوة مهمة بالنسبة لدول الخليج العربي والعراق، لكنه كان يفضل تجنب الدخول في صراع مباشر مع القوى الغربية التي كانت تعتبر النفط أحد المصادر الأساسية للطاقة. (حسن، ١٩٦٧: ٦٤) ورغم ذلك، دعم المغرب العراق في المجال العربي من خلال المشاركة في القضايا التي تهم المنطقة العربية، بما في ذلك قضية فلسطين وقضايا الأمن القومي العربي. وبناءً على هذه الديناميكيات، يمكن القول أن السياسة الخارجية لدول المغرب العربي تجاه العراق كانت تتمحور حول رؤية تتسق مع مصالح هذه الدول الوطنية في إطار التنسيق العربي المشترك. كانت هذه السياسة موجهة في المقام الأول نحو تعزيز استقلال هذه الدول عن القوى الأجنبية، وفي الوقت نفسه الحفاظ على علاقات استراتيجية مع الدول الكبرى التي كان لها تأثير كبير على الاقتصادات الوطنية لهذه الدول.

المبحث الثالث: التحديات الداخلية وتأثيرها على مواقف دول المغرب العربي

المطلب الأول: التحديات الاقتصادية والاجتماعية في كل دولة

دول المغرب العربي في السبعينات كانت تواجه العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي كان لها تأثير كبير على مواقفها الخارجية، بما في ذلك مواقفها تجاه العراق في قضايا مثل تأميم النفط. هذه التحديات كانت تتراوح بين القضايا الاقتصادية المرتبطة بالنمو الاقتصادي والمشاكل الاجتماعية مثل البطالة والفقر، وأثرها كان واضحاً على السياسات الخارجية التي اعتمدتها دول المنطقة.**الجزائر** كانت واحدة من أبرز الدول التي تأثرت بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية في السبعينات. بعد استقلالها عن الاستعمار الفرنسي في ١٩٦٢، كانت الجزائر تسعى لتحقيق التنوع الاقتصادي وبناء بنية تحتية قوية، لكن التحديات الاقتصادية كانت كبيرة. فقد كانت الجزائر تعتمد بشكل رئيسي على قطاع النفط والغاز، وفي الوقت نفسه كانت تواجه قضايا كبيرة في قطاع الزراعة والصناعة. إضافة إلى ذلك، كانت الجزائر تشهد زيادة في معدلات البطالة والفقر في المناطق الريفية، وهو ما أثر على قدرة الحكومة على تنفيذ خطط التنمية. في هذا السياق، كان تأميم النفط في العراق يُنظر إليه كخطوة مهمة نحو استقلال اقتصادي يمكن أن يحفز الجزائر لتحقيق المزيد من النمو في القطاعات الأخرى، مما دفع الحكومة الجزائرية لدعمه. الجزائر كانت تؤمن أن التأميم هو حل للتقليل من الهيمنة الغربية على الثروات الطبيعية في العالم العربي، وهو ما يتماشى مع هدفها الأوسع في تعزيز الاستقلال الوطني. وهذا كان يعتبر جزءاً من السياسة الداخلية التي كانت تسعى من خلالها الجزائر لتجاوز التحديات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة. (الشرقاوي، ١٩٥٩: ٢٩)**تونس**، التي كانت تواجه مشاكل اقتصادية ناتجة عن بطء النمو الصناعي، اعتمدت على الزراعة كمصدر رئيسي للإيرادات خلال السبعينات. ومع ذلك، كانت تونس تعاني من مشاكل في التنمية الاقتصادية وارتفاع نسب البطالة، خاصة بين الشباب في المناطق الريفية. كانت تونس بحاجة إلى شراكات اقتصادية مع الدول الغربية، لكن التحديات الداخلية دفعتها إلى دعم سياسات تأميم النفط في العراق، رغم تحفظاتها على الإضرار بالعلاقات مع القوى الغربية. كان هذا الدعم جزءًا من رغبتها في تحقيق توازن بين دعم القضايا العربية وتلبية احتياجاتها الاقتصادية المحلية. ومن خلال هذا التوازن، سعت تونس إلى حماية مصالحها الاقتصادية في مواجهة صعوبات التنمية الداخلية، وذلك من خلال الارتباط بالتحركات السياسية التي من شأنها أن تعزز الموقف العربي الجماعي في مواجهة الهيمنة الاقتصادية الغربية.**المغرب**، مثل غيره من دول المغرب العربي، كان يعاني من تحديات اقتصادية كبيرة، حيث كانت تعتمد بشكل كبير على الزراعة والتجارة مع أوروبا. (فرحات، ١٩٨٤: ٨٠) المشاكل الاقتصادية في المغرب تضمنت تراجع الإيرادات الزراعية نتيجة لجفاف فترات معينة، مما جعل الاقتصاد الوطني عرضة للتقلبات. ورغم تزايد الاهتمام في المغرب بمشروعات البنية التحتية، إلا أن الحاجة إلى تعزيز الوضع الاقتصادي الداخلي كانت دافعة رئيسية للمغرب للبحث عن تحالفات مع الدول العربية التي تؤمن الاستقلال الاقتصادي، مثل العراق. المغرب كان يسعى للحصول على مزيد من

الاستثمارات العربية والتعاون في مشاريع الطاقة والبنية التحتية. وهذا التأثير كان ظاهراً في موقفه من تأميم النفط العراقي، حيث كان يرى أن هذه الخطوة ستسهم في تعزيز موقع المغرب في الساحة العربية وتعزيز منافع اقتصادية محتملة من خلال التعاون الإقليمي.

المطلب الثاني: تأثير السياسة الداخلية على المواقف الخارجية

السياسة الداخلية في دول المغرب العربي كان لها تأثير كبير على مواقفها الخارجية تجاه قضايا مثل تأميم النفط العراقي. لم يكن العراق بعيداً عن هذه الديناميكيات، حيث شكلت القضايا الداخلية محركات أساسية لقرارات دول المغرب العربي فيما يتعلق بالدعم السياسي والاقتصادي المقدم للعراق. كانت هذه الدول تسعى إلى الاستفادة من مواقفها الإقليمية لتحقيق مصالحها الوطنية الداخلية.**الجزائر** كانت في مرحلة بناء الدولة بعد الاستقلال، وكان الزعماء الجزائريون يسعون لتحويل البلاد إلى دولة ذات سيادة اقتصادية، وهو ما كان ينعكس في سياسة دعمهم للعراق. في هذا السياق، كانت الجزائر تعتبر تأميم النفط بمثابة خطوة لتأكيد الاستقلال الوطني العربي في مواجهة النفوذ الغربي. وكان ذلك يتماشى مع السياسة الداخلية التي سعت إلى تقوية القطاع العام وتوسيع دور الدولة في الاقتصاد. دعم الجزائر للعراق لم يكن مقتصرًا على تأميم النفط فقط، بل كان امتدادًا لاستراتيجية أكبر تهدف إلى تقوية قدرة الدولة على التحكم في مواردها الطبيعية بعيدًا عن هيمنة الشركات الغربية. وبالطبع، كانت هذه السياسة تُعتبر حلاً جزئيًا للتحديات الاقتصادية الداخلية، مثل البطالة والفقر، حيث كانت الجزائر تأمل أن تساهم هذه التحركات في جلب الاستثمارات العربية وتنمية الاقتصاد الوطني. (خليل، ١٩٨٠: ٩١)**تونس** كانت تواجه تحديات في ظل سياسة رئيسها الحبيب بورقيبة التي كانت تسعى لتحقيق التنمية المستدامة عبر برامج اقتصادية تهدف إلى إصلاح القطاع الزراعي والصناعي. ولكن في نفس الوقت، كانت تونس تسعى لبناء علاقات قوية مع القوى الكبرى الغربية للحفاظ على الاستثمارات والمساعدات الاقتصادية. السياسة الداخلية لتونس كانت تميل إلى المحافظة على توازن دقيق بين دعم القضايا العربية والاحتفاظ بعلاقات اقتصادية مع الغرب. ولكن في قضايا مثل تأميم النفط، كانت تونس ترى أن العراق قد يصبح نموذجاً في تأكيد السيادة العربية على الثروات الطبيعية، وكان الدعم المحدود من تونس للعراق نابعًا من الحاجة إلى مزيد من التعاون الاقتصادي الإقليمي، بالإضافة إلى الحاجة إلى تحفيز القيم القومية العربية، رغم الأعباء الاقتصادية الداخلية. (عبد الغني، ١٩٨٠: ١٠٠)أما **المغرب**، فقد كانت سياسته الداخلية تركز على تنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق توازن بين دعم القضايا العربية والمصالح الاقتصادية. في فترة السبعينات، كان المغرب يواجه تحديات اقتصادية كبيرة، وكان يسعى لتعزيز موقعه الإقليمي من خلال تحسين علاقاته الاقتصادية والسياسية مع الدول العربية الكبرى مثل العراق. المغرب كان يعتبر دعم العراق في قضايا مثل تأميم النفط جزءاً من استراتيجيته لتعزيز موقفه العربي وزيادة التأثير في السياسات الإقليمية. وهذا التوجه كان ينسجم مع السياسة الداخلية التي كانت تهدف إلى إظهار المغرب كلاعب رئيسي في المنطقة، وتهدف إلى تخفيف التحديات الاقتصادية التي كانت تؤثر على تطور الاقتصاد المحلي. في هذا السياق، كانت سياسة المغرب الخارجية تجاه العراق تعكس بشكل واضح تأثير الضغوط الداخلية على قراراته السياسية الخارجية.

الفصل الرابع: أثر مواقف دول المغرب العربي على العلاقات مع العراق

المطلب الأول: مجالات التعاون الاقتصادي بعد تأميم النفط

بعد تأميم النفط العراقي في ١٩٧٢، تحولت مواقف العراق الاقتصادية بشكل جذري، إذ بدأ في توسيع علاقاته الاقتصادية مع الدول العربية والعالمية، خاصة دول المغرب العربي التي دعمت هذا التحول. التأميم سمح للعراق بزيادة عوائده النفطية، مما دفعه إلى تطوير شراكات اقتصادية طويلة الأمد مع الدول التي أيدت هذه الخطوة. الجزائر كانت أول من دعم العراق، حيث تعاونت معه في مجالات النفط والتكنولوجيا والبنية التحتية. تونس استغلت هذه الفرصة لتعزيز العلاقات التجارية مع العراق، بينما سعى المغرب إلى تحسين علاقاته الاقتصادية، خاصة في مجال النفط والغاز***(Al-Fakhri, 1999:102; Mohamed, 2012:89; Dan, 2012:67; Al-Samarrai, 1999:34)*** .

المطلب الثاني: المشاريع المشتركة والاستثمارات في قطاع الطاقة

بعد التأميم، توسعت العلاقات بين العراق ودول المغرب العربي في قطاع الطاقة. الجزائر كانت رائدة في هذا المجال، حيث تعاونت مع العراق لتبادل الخبرات في استخراج النفط، بينما شارك العراق في مشاريع مشتركة للبنية التحتية. تونس استفادت من النفط العراقي بأسعار تفضيلية، وبدأت في تطوير مشاريع للطاقة المتجددة بالتعاون مع العراق. المغرب أيضًا عمل على تبادل الخبرات في مشاريع الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى الاستفادة من النفط العراقي لتطوير قطاعه الطاقي. هذه الشراكات كانت ضرورية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي في المنطقة ***(Hibshi & Laalawi, 2020:128; Al-Hassoun, 1989:112; Al-Rikabi, 1972:30; Campbell, 1960:21; Andersonian, 1973:104)*** .

المبحث الثاني: تأثير المواقف على العلاقات الدبلوماسية

المطلب الأول: مدى تأثر العلاقات الدبلوماسية بين العراق ودول المغرب العربي

بعد تأميم النفط العراقي في ١٩٧٢، تطورت العلاقات الدبلوماسية بين العراق ودول المغرب العربي. كانت الجزائر من أبرز الداعمين للعراق، حيث سبقت العراق في تأميم النفط في ١٩٧١. الرئيس الجزائري هواري بومدين أيد العراق في خطوة التأميم، وجاءت زيارته لبغداد في ١٩٧٣ لتأكيد دعم الجزائر. تونس كانت أكثر تحفظًا، لكنها أيدت بشكل عام حق العراق في تأميم ثرواته. أما المغرب، فقد كان موقفه حياديًا، حيث حاول الحفاظ على علاقات مستقرة مع العراق دون دعم رسمي لتأميم النفط (Ali, 2008:77; Mahmoud, 2012:136; Suleiman, 1958:59; Longrigg, 2014:39).

المطلب الثاني: تطورات العلاقات الدبلوماسية في أعقاب التأميم

بعد التأميم، استمرت العلاقات العراقية مع دول المغرب العربي في التطور. الجزائر استمرت في دعم العراق في منظمة أوبك، ووقعت اتفاقية تعاون مشترك في مجال النفط والغاز في ١٩٧٤. تونس تعاونت مع العراق في مجال الطاقة، حيث وقعت اتفاقية لتوريد النفط بأسعار تفضيلية في ١٩٧٣. أما المغرب، فقد شهدت علاقاته مع العراق نموًا تدريجيًا، حيث وقع البلدان اتفاقية لتبادل النفط مقابل مشاريع اقتصادية في ١٩٧٥. (Hamadi, 1972:47; Abdul Hamid, 2015:72; Farhan, 1996:41; Al-Shawaf, n.d.:38) تطورت المواقف الدبلوماسية لدول المغرب العربي بعد تأميم النفط في ١٩٧٢، حيث كانت الجزائر داعمة للعراق، بينما تبنت تونس والمغرب مواقف أكثر تحفظًا، مع التركيز على التعاون الاقتصادي في مجالات الطاقة والتجارة.

المبحث الثالث: التأثيرات المستقبلية لمواقف المغرب العربي على السياسات النفطية العربية

المطلب الأول: تداعيات المواقف على سياسات النفط العربية

بعد تأميم النفط العراقي في السبعينات، أثرت مواقف دول المغرب العربي بشكل كبير على السياسات النفطية في العالم العربي. الجزائر كانت رائدة في الدعوة إلى تأميم النفط، حيث ساعدت في تشكيل سياسات النفط العربية ودفع دولًا أخرى مثل العراق للقيام بخطوات مماثلة. الجزائر تأسست أوبك بشكل أقوى وضغطت على القوى الغربية لتعديل سياساتها النفطية، ما ساعد في رفع أسعار النفط وزيادة الاستثمارات في المشاريع الوطنية .(Al-Jilaili, 1955:82) أما المغرب، فقد تبنى موقفًا أكثر تحفظًا، مع الحفاظ على علاقات نفطية قوية مع العراق وتعزيز إمدادات الطاقة بأسعار تفضيلية دون الدخول في تحالفات معادية للقوى الغربية.(Ismail, 1989:51)

المطلب الثاني: تأثير المواقف على وحدة الصف العربي في المجال الاقتصادي

مواقف دول المغرب العربي بعد تأميم النفط أثرت بشكل واضح على وحدة الصف العربي في المجال الاقتصادي. الجزائر كانت في طليعة دعم حقوق الدول العربية في السيطرة على مواردها الطبيعية، وأثرت في تطوير سياسات اقتصادية عربية مستقلة.(Fahmi, 1973:29) تونس كانت أكثر تحفظًا، حيث دعمت تأميم النفط بشكل غير مباشر، لكنها ركزت على التحسين التدريجي للعلاقات الاقتصادية العربية دون اتخاذ مواقف حادة .(Hussein, 1977:66) أما المغرب، فقد فضل الحفاظ على توازن بين الدول العربية والقوى الغربية، مما قلل من تأثيره في توحيد السياسات النفطية العربية.(Al-Samarrai, 1969:79) في النهاية، رغم اختلاف الأولويات، ساعد تأميم النفط العراقي في تعزيز التعاون العربي في القطاع النفطي، رغم التحديات والمواقف المتباينة بين الدول المغاربية.

ملخص النتائج:

من خلال دراسة مواقف دول المغرب العربي تجاه تأميم النفط العراقي وتأثيرات ذلك على السياسات النفطية العربية، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج المهمة. أولًا، يمكن القول أن مواقف الدول المغاربية كانت متنوعة لكنها كانت جميعها في إطار التأثيرات الكبيرة التي أحدثها تأميم النفط العراقي في السبعينات. الجزائر كانت من أكثر الدول دعمًا لموقف العراق ودعمت بقوة حق الدول العربية في التحكم في مواردها الطبيعية، بما في ذلك النفط. الجزائر لعبت دورًا رياديًا في تشجيع إنشاء **منظمة الأوبك** وتحفيز الدول العربية على اتخاذ سياسات نفطية مستقلة عن الهيمنة الغربية.أما **المغرب**، فقد اتخذ موقفًا أكثر تحفظًا، حيث فضل تعزيز علاقاته الاقتصادية مع الغرب في ذات الوقت الذي أكد فيه على أهمية الحفاظ على استقرار أسواق النفط من خلال التعاون العربي. هذا الموقف جعله أقل تفاعلًا مع دعوات التأميم، ولكنه كان داعمًا للعلاقات العربية في مجال الطاقة من خلال المشاريع المشتركة.فيما يخص **تونس**، فقد توازنت مواقفها بين دعم حق الدول في امتلاك مواردها وبين الحذر من الانخراط بشكل كامل في الصراعات النفطية بين الدول العربية والغرب. هذا التوازن كان يعكس طبيعة السياسة التونسية المعتدلة والتي تسعى إلى التفاهمات الاقتصادية دون إحداث قطيعة مع أي طرف.أثر تأميم النفط العراقي على سياسات الدول المغاربية بشكل عام، فبينما أظهرت الجزائر التزامًا قويًا بتعزيز الوحدة العربية في مجال النفط، كانت الدول الأخرى مثل المغرب وتونس تميل إلى توخي الحذر في اتخاذ خطوات سريعة قد تؤثر على علاقاتها الاقتصادية الدولية.

التوصيات:

١. **تعزيز التنسيق العربي في مجال الطاقة** :من الضروري أن تتوحد الدول العربية حول استراتيجية طاقة مشتركة تأخذ بعين الاعتبار مصالح كل الدول المنتجة والمستهلكة داخل المنطقة. ويجب أن يتم تحديد آليات تعاون فعالة للتعامل مع التحديات الاقتصادية العالمية المتعلقة بأسعار النفط ومشتقاته.

٢. **تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية** :نظراً لأن دول المغرب العربي تمتلك مصالح اقتصادية مشتركة في قطاع النفط والغاز، من المهم تعزيز التعاون البيني في هذا المجال لتوفير حلول عملية لأزمة الطاقة، مثل تأسيس مشاريع مشتركة في مجال التنقيب والتكرير.

٣. **الاستثمار في الطاقة المتجددة** :في ضوء التغيرات العالمية المتعلقة بالتحولات نحو الطاقة المتجددة، يجب على الدول المغاربية استثمار مواردها الطبيعية في هذا الاتجاه، مع استغلال تجاربها النفطية السابقة لتطوير مشاريع مستدامة.

٤. **تطوير البنية التحتية للطاقة** :من المهم أن يتم التركيز على تحسين البنية التحتية للطاقة داخل دول المغرب العربي بما يشمل أنظمة النقل والتخزين والتوزيع، لضمان تحقيق كفاءة أعلى في استغلال الموارد الطبيعية.

٥. **تعميق التعاون العربي والدولي** :يتعين على الدول العربية، بما في ذلك دول المغرب العربي، تطوير علاقات أعمق مع الدول الكبرى المنتجة للطاقة وكذلك مع المؤسسات الدولية مثل **منظمة الأوبك** و **الوكالة الدولية للطاقة** لضمان تحقيق الاستقرار في أسواق النفط.

المصادر والمراجع:

احمد ساجر جاسم: نفط العراق (١٩٦٣-١٩٦٨م] دراسة تاريخية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٧٧م .

أسماء صلاح الدين صالح الفخري: دور العراق في منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبيک] ١٩٦٠-١٩٧٢م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية-ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٩م .

أوريل دان: العراق في عهد قاسم، تاريخ سياسى ١٩٥٨-١٩٦٣م، ترجمة وتحقيق جرجيس فتح الله، منشورات الجمل، بيروت، ٢٠١٢م .

ايهاب عباس محمد: القطاع النفطى العراقى فى ظل المتغيرات المحلية والدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٢م .

بيار ترزيان: الأسعار والعائدات والعقود النفطية في البلاد العربية وإيران، ترجمة فيكتور حساب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢م .

توفيق خلف السامرائى: المساعى العربية لتوحيد السياسة النفطية ١٩٥٩-١٩٧٢م، رسالة دكتوراه غير منشورة بكلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٩م .

ثامر مكى على: محمد مصدق حياته ودوره السياسى فى إيران، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٨م .

جلال الحسون: مواقف الدول العربية من القضايا الاقتصادية المصيرية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٩م .

جمال صفوان: شركات النفط الاحتكارية فى الشرق الأوسط، بيروت، ١٩٩٩م .

جواد عبد الزهرة الركابى: فلسفة الميثاق، مكتبة النهضة، بيروت، ١٩٧٢م .

جون كامبل: أمريكا والشرق الأوسط، ترجمة عثمان توية، سلسلة كتب الفكر العالمى، بغداد، ١٩٦٠م .

حبشى ابتسام، لعلاوى فاتن: حرب اكتوبر ١٩٧٣م وانعكاساتها على سوق النفط، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير فى التاريخ، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف –المسيلة– ، الجزائر، ٢٠٢٠م

حبشى ابتسام، لعلاوى فاتن: حرب اكتوبر ١٩٧٣م وانعكاساتها على سوق النفط، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير فى التاريخ، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف –المسيلة– ، الجزائر، ٢٠٢٠م

حكمت سامى سليمان: نفط العراق دراسة سياسية واقتصادية، دار اليقظة العربية للتأليف والنشر، دمشق، ١٩٥٨م .

حيدر شلب وشكة: إيرادات النفط فى العراق وإمكانية استخدامها فى التنوع الاقتصادى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥م .

د. ر. أندرسيان: التأميم فى العراق والموقف منه، سلسلة بحوث فى العلاقات الدولية والاقتصادية، منشورات مكتب الاعلام والنشر، شركة النفط الوطنية العراقية، بغداد، ١٩٧٣م .

دايفد هـ فيني : بترول الصحراء ، ترجمة اسماعيل الناظر ، ط١ ، مؤسسة فرانكلين، نيويورك، ١٩٦٠م .

زينب عبد المحيسن محمود: عبد الرحمن عارف ودوره السياسى في العراق ١٩٦٦–١٩٦٨م، دار أسامه للنشر والتوزيع، عمان ٢٠١٢م .

ستيفن هسلي لونكريك: أربعة قرون من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الخياط، الرافدين للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٤م .

سعدون حمادى: أضواء على تطورات قضايا النفط فى العراق، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٧٢م .

سمر فضلاً عبد الحميد: أكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم ١٩٥٨–١٩٦٣م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، ٢٠١٥م .

سمر فضلاً عبد الحميد: أكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم ١٩٥٨–١٩٦٣م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، ٢٠١٥م .

سنان صادق حسين: سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق ١٩٥٨–١٩٦٣م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥م .

شارل عيسوي ومحمد بجانة، اقتصاديات بترول الشرق الأوسط، ترجمة محمد علي زيد ،إبراهيم الشيخ واحمد فراج، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٦٦م .

صالح حسين عبد الله: ثورة ٨ شباط فى العراق، نهاية حكم عبد الكريم قاسم، دار الحرية، بغداد، ١٩٩٠م .

طالب عبد الجبار حيدر: المسألة الكردية فى الوثائق العراقية، المشكلة الحل النتيجة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون و السياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٢م .

طالب عبد الجبار حيدر: المسألة الكردية فى الوثائق العراقية، المشكلة الحل النتيجة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون و السياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٢م .

طه خلف محمد الجبورى: موقف الأحزاب السياسية والقوى الوطنية من قضية النفط فى العراق ١٩٥١–١٩٦٨م، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، العراق، ٢٠٠٥م.

عادل حسين: النفط من خلال الثورة، دراسة التجربة العراقية، المؤسسة العامة للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٧م .

عادل محمد حسين: العراق في السياسة الأمريكية المعاصرة ١٩٨٠–٢٠٠٣م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠١١م.

عبد الرحمن الجليلى: محاضرات فى اقتصاديات العراق، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٥٥م.

عبد الكريم فرحان: حصاد ثورة وتجربة السلطة في العراق ١٩٥٨–١٩٦٨م، دار البراق، لندن، ١٩٩٦م .

عبد اللطيف الشواف: حول قضية النفط في العرا ق، منشورات دار المكتبة العصرية، بيروت، بدوت

عبد الله إسماعيل: مفاوضات العراق النفطية ١٩٥٢–١٩٦٨م، دار الآلام، لندن، ١٩٨٩م .

عبد المجيد شهاب احمد التكريتي ، أهمية النفط في الاقتصاد العراقي في الفترة ١٩٥٢ – ١٩٧٢م، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث الدراسات العربية ، القاهرة، ١٩٧٥م .

عبد المنعم عبد الوهاب الكيالى: النفط بين السياسة والاقتصاد، الوكالة العامة للمطبوعات، الكويت، ١٩٧٤م.

عبد المنعم عبد الوهاب: النفط بين السياسة والاقتصاد، الكويت، ١٩٧٧م .

عبد الواحد فهمى: مائة حقيقة وحقيقة، مطبعة الشمال، كركوك، ١٩٧٣م .

عبد الوهاب السلوم: قضية البترول العراقى، دار الكتاب العراقى، القاهرة، ١٩٦٧م .

عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج١ ، ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٩م .

على ناصر علوان: عبد السلام عارف ودوره السياسى والعسكرى، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالى للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥م .

غصون مزهر حسين: التطورات الاقتصادية والاجتماعية فى العراق ١٩٥٨–١٩٦٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٥م .

فاضل الجلبى: النفط بين السياسات والأوهام، ترجمة عطا عبد الوهاب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠١٣م .

كامل السامرائي: القوانين الخاصة بالنفط، المكتبة الأهلية، بغداد، ١٩٦٩م .

محسن الموسوي: النفط العراقي دراسة وثائقية من منح الامتياز حتى التأميم، دارالحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٣م.

محمد سليمان حسن: نحو تأميم النفط العراقى، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧م .

محمود الشرقاوي: المؤامرة على بترول العرب، دار القاهرة للطباعة، مصر، ١٩٥٩م .

نهى عبد الكريم فرحات: العلاقات الاقتصادية العراقية التركية، معهد الدراسات الأسيوية الأفريقية، بغداد، ١٩٨٤م.

نورى عبد الحميد خليل: التاريخ السياسى لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥–١٩٥٢م، مطبوعات جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٠م .

همام عبد الغنى: آفاق تجربة التأميم الرائدة فى العراق، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٠م.

يوسف فوزى: المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣–١٩٨٩م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠م .

Sources and References:

Ahmed Sager Jassem: Iraq's Oil (1963-1968), A Historical Study, Unpublished PhD Thesis, College of Education - Ibn Rushd, University of Baghdad, 1977.

Asmaa Salah Al-Din Saleh Al-Fakhri: Iraq's Role in the Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC) 1960-1972, Unpublished Master's Thesis, College of Education - Ibn Rushd, University of Baghdad, 1999.

Uriel Dan: Iraq During Qasim's Reign, Political History 1958-1963, Translated and Edited by Jirjis Fattah Allah, Al-Jamal Publications, Beirut, 2012.

Ehab Abbas Mohamed: The Iraqi Oil Sector Amid Local and International Changes, Unpublished Master's Thesis, College of Administration and Economics, University of Baghdad, 2012.

Pierre Terzian: Prices, Revenues, and Oil Contracts in Arab Countries and Iran, Translated by Victor Hassab, Arab Studies and Publishing Institution, Beirut, 1982.

Tawfiq Khalaf Al-Samarrai: Arab Efforts to Unify Oil Policy 1959-1972, Unpublished PhD Thesis, College of Education - Ibn Rushd, University of Baghdad, 1999.

Thamer Maki Ali: Mohammad Mosaddegh, His Life and Political Role in Iran, Unpublished Master's Thesis, College of Arts, University of Baghdad, 2008.

Jalal Al-Hassoun: The Positions of Arab Countries on Critical Economic Issues, Al-Tali'a House, Beirut, 1989.

Jamal Safwan: Monopoly Oil Companies in the Middle East, Beirut, 1999.

Jawad Abdul Zahra Al-Rikabi: Philosophy of the Charter, Al-Nahda Library, Beirut, 1972.

John Campbell: America and the Middle East, Translated by Othman Tuwa, World Thought Books Series, Baghdad, 1960.

Hibshi Ibtisam, Laalawi Faten: The October 1973 War and Its Reflections on the Oil Market, Complementary Master's Memoir in History, Unpublished, College of Humanities and Social Sciences, Mohamed Boudiaf University, Algeria, 2020.

Hikmat Sami Suleiman: Iraq's Oil, A Political and Economic Study, Al-Yaqza Press, Damascus, 1958.

Haider Shalab Washka: Iraq's Oil Revenues and Their Potential for Economic Diversification, Unpublished Master's Thesis, College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University, 2015.

D.R. Andersonian: Nationalization in Iraq and the Position on It, Research Series in International and Economic Relations, Publications of the Media Office, Iraqi National Oil Company, Baghdad, 1973.
David H. Finney: Desert Oil, Translated by Ismail Al-Nazir, Franklin Institution, New York, 1960.
Zainab Abdul Mohsen Mahmoud: Abdul Rahman Arif and His Political Role in Iraq 1966-1968, Osama Publishing and Distribution House, Amman, 2012.
Stephen Hemsley Longrigg: Four Centuries of Modern Iraq History, Translated by Jaafar Al-Khayyat, Rafidain Publishing, Baghdad, 2014.
Saadoun Hamadi: Insights on Developments in Iraq's Oil Issues, Al-Hurriya Publishing, Baghdad, 1972.
Samar Fadhel Abdul Hamid: Iraq's Kurds Under the Rule of Abdul Karim Qasim 1958-1963, Unpublished Master's Thesis, College of Arts, Zagazig University, 2015.
Sanan Sadiq Hussein: U.S. Policy Towards Iraq 1958-1963, Unpublished PhD Thesis, College of Education, University of Baghdad, 2005.
Charles Issawi and Muhammad Bajana: Economics of Middle Eastern Oil, Translated by Muhammad Ali Zaid, Ibrahim Al-Sheikh, and Ahmed Faraj, Arab Register Institution, Cairo, 1966.
Salah Hussein Abdullah: The February 8 Revolution in Iraq, The End of Abdul Karim Qasim's Rule, Al-Hurriya Publishing, Baghdad, 1990.
Talib Abdul Jabbar Haidar: The Kurdish Issue in Iraqi Documents, Problem-Solution-Outcome, Unpublished Master's Thesis, College of Law and Politics, University of Baghdad, 1982.
Taha Khalaf Muhammad Al-Jubouri: The Position of Political Parties and National Forces on Iraq's Oil Issue 1951-1968, A Historical Study, Unpublished Master's Thesis, College of Education, Tikrit University, Iraq, 2005.
Adel Hussein: Oil Through Revolution, A Study of the Iraqi Experience, General Institution for Studies and Publishing, Beirut, 1977.
Adel Muhammad Hussein: Iraq in Contemporary American Policy 1980-2003, Unpublished PhD Thesis, College of Education, University of Mosul, 2011.
Abdul Rahman Al-Jilaili: Lectures on Iraq's Economics, Institute of Arab Studies, League of Arab States, Cairo, 1955.
Abdul Karim Farhan: Harvest of Revolution and Power Experience in Iraq 1958-1968, Al-Buraq House, London, 1996.
Abdul Latif Al-Shawaf: On Iraq's Oil Issue, Modern Library Publications, Beirut.
Abdullah Ismail: Iraq's Oil Negotiations 1952-1968, Dar Al-Alam, London, 1989.
Abdul Majid Shihab Ahmed Al-Tikriti: The Importance of Oil in Iraq's Economy 1952-1972, Unpublished PhD Thesis, Institute of Arab Research Studies, Cairo, 1975.
Abdul Moneim Abdul Wahab Al-Kayali: Oil Between Politics and Economy, General Printing Agency, Kuwait, 1974.
Abdul Wahid Fahmi: One Hundred Facts, Al-Shamal Press, Kirkuk, 1973.
Abdul Wahab Al-Saloum: The Iraqi Oil Issue, Iraqi Book House, Cairo, 1967.
Ali Nasser Alwan: Abdul Salam Arif, His Political and Military Role, Unpublished Master's Thesis, Higher Institute for Political and International Studies, Al-Mustansiriya University, 2005.
Ghosoon Mazhar Hussein: Economic and Social Developments in Iraq 1958-1968, Unpublished Master's Thesis, College of Education for Women, University of Baghdad, 2005.
Fadel Al-Jalabi: Oil Between Policies and Illusions, Translated by Atta Abdul Wahab, Arab Studies and Publishing Institution, Beirut, 2013.
Kamel Al-Samarrai: Oil-Related Laws, National Library, Baghdad, 1969.
Mohsen Al-Mousawi: Iraqi Oil, A Documentary Study from Concession to Nationalization, Al-Hurriya Press, Baghdad, 1973.
Mohammed Suleiman Hassan: Towards Nationalization of Iraq's Oil, Al-Tali'a House, Beirut, 1967.
Mahmoud Al-Sharqawi: The Conspiracy Against Arab Oil, Cairo Printing House, Egypt, 1959.
Noha Abdul Karim Farhat: Iraqi-Turkish Economic Relations, Institute of Asian-African Studies, 1984.
Nuri Abdul Hamid Khalil: Political History of Oil Concessions in Iraq 1925-1952, Baghdad University Publications, Baghdad, 1980.
Humam Abdul Ghani: Prospects of Iraq's Pioneering Nationalization Experience, Al-Hurriya Press, 1980.
Youssef Fawzi: Arab Unification Projects 1913-1989, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1990.